9 – من تراث الصحيفة نشر في عام 1981

على طريق إصلاح التعليم في مصر[1]

أ.د. يوسف صلاح الدين قطب

في شهر يوليو سنة 1979 أصدرت وزارة التربية والتعليم ورقة عمل مقترحة بشأن إصلاح التعليم في مصر وعرضتها للمناقشة والحوار على أوسع نطاق ممكن بين جميع المهتمين بقضايا التعليم من العاملين في هذا الميدان والقائمين على تربية النشء، وكذلك المهتمين بقضايا التعليم من المستخدمين لنتاجه من القوى البشرية في المؤسسات التي تتكون منها الدولة بأجهزتها ونشاطاتها المختلفة، وقد ضمت ورقة العمل المشار إليها تصوراً للمنهج الذي يقترح لإصلاح التعليم وهو يرتكز على الأركان الآتية:

- فلسفة التعليم التي يمكن اشتقاقها مما ورد بشأن التعليم في الدستور المصري الذي ارتضاه الشعب باعتبار أن هذا الدستور هو دليل العمل الوطني الذي نهتدي به، وكذلك مما ورد في قوانين التعليم المعمول بها حالياً.
- رؤية للمقومات الأساسية لمجتمعنا وأهداف تنميته واتجاهات حركته نحو المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة والمفاهيم والتقنيات الجديدة في التجربة الوطنية والعربية والدولية في مجال التربية.
- واقع التعليم في مصر في الوقت الحاضر الذي يمكن رصده بالتحليل الدقيق والنقد الموضوعي بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات وصعوبات تعترض مسار حركته.

---

(1) أ.د. يوسف صلاح الدين قطب (1981)، على طريق إصلاح التعليم في مصر، صحيفة التربية، السنة الثانية والثلاثون، العدد الثالث، مارس .

- مجموعة بين التساؤلات والاستفسارات حول إستراتيجيات تغيير التعليم وملامح تصور تعليم الغد وعدة اقتراحات وبدائل لبرامج تحقيق الإصلاح والتطوير والتجديد..

وقد طرحت ورقة العمل المشار إليها على لجنة التعليم في مجلس الشعب ومختلف الأحزاب السياسية والمجلس القومي للتعليم والأجهزة الشعبية والحكم المحلي والنقابات المهنية وفي مقدمتها نقابة المعلمين وأجهزة الوزارة والمديريات التعليمية بالمحافظات والجامعات، كما أرسلت إلى جميع الوزارات، وعرضت على اللجنة الوزارية للخدمات وطرحت على الرأي العام من خلال الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.

وقد استجابت هيئات كثيرة لدراسة ورقة العمل المعروضة عليها وتجمعت لدى الوزارة تقارير مستفيضة من حوالي خمسين هيئة ما بين تعليمية وسياسية وإنتاجية وشعبية، وقامت الوزارة بتحليل هذه التقارير وما حوته من آراء واقتراحات وإجابات عن الأسئلة وصاغت هذه الاراء في تقرير شامل يمثل الانتقال من مرحلة التعرف على الاتجاهات التي تعبر من فكر الإصلاح إلى مرحلة التخطيط ووضع إطار برامج تطوير التعليم وتجديده.

وكان من نتيجة تحليل هذه الآراء البناءة أن أصدرت الوزارة في يوليو 1980 تقريراً شاملاً حول تطوير وتحديث التعليم في مصر: سياسته وخططه وبرامجه تحقيقه، وعرضت هذا التقرير على مجلس الوزراء وعلى لجنة التعليم في الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتولى الحكم في الوقت الحاضر فتمت الموافقة على ما جاء في التقرير رسميا وشعبياً، وبذلك بدأت مرحلة جديدة لإصلاح التعليم في مصر في ضوء هذه السياسية التعليمية التي هي في واقع الأمر حلقة متصلة بما قبلها على طريق الإصلاح والتقدم.

ولعل من أهم مميزات هذه السياسة التعليمية الجديدة أنها تتسم بالنظرة الشاملة للإصلاح فهي لا تركز على مجال دون بقية المجالات، كما كان يحدث في

الماضي، فتطوير المناهج مثلا دون تطوير الإدارة التعليمية قد لا يأتي بالنتيجة المرجوة، كما أن تطوير التعليم دون إصلاح مناظر في برامج إعداد المعلم لا يحقق الأهداف من هذا التطوير.

وفي الوقت نفسه يجب أن ندرك أن عملية إصلاح التعليم والعائد الذي تتوقعه منها في صورة تحسين إعداد المواطنين وما يعود على المجتمع وأفراده من توفير أسباب السعادة والتقدم والرخاء عملية طويلة وبعيدة الأثر لا تتم بين يوم وليلة، ولكن علينا أن نبدأ بها وأن تستمر الجهود في سبيلها دون توقف وأن نؤمن بأن التربية الجيدة والتعليم الجيد هما أساس نهضة المجتمع وحرية أفراده، ولا شك أن حجم العمل المطلوب في برامج الإصلاح وشموله وتكامله وعمقه يتطلب جهداً غير عادي من جميع رجال التربية والتعليم، بل أنه يحتاج أيضاً إلى تعاون كامل من جميع أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته وإلى فهم كامل من قبل الآباء والأمهات والتلاميذ أنفسهم، ولكي نوضح ضخامة العملية التي نحن مقبلون عليها نذكر فيما يلي بعض الجوانب التي تعرض التقرير المشار إليه لإصلاحها وتطويرها، وسوف نرى أن كلا منها يحتاج إلى جهد كبير وإمكانات عريضة ووقت ليس بالقليل.

ومن هذه البرامج ما يأتي:

أولاً – مجموعة برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه:

وتشمل هذه البرامج:

1. التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل المدرسة الابتدائية.
2. إنماء التعليم الأساسي في المرحلة الإلزامية من سن 6–15.
3. تطوير التعليم الثانوي العام.
4. تطوير التعليم الثانوي الفني.
5. النهوض بالتعليم في المناطق ذات الطبيعة الخاصة.
6. دعم التعليم غير النظامي.

ثانياً – مجموعة برامج تطوير الرعاية التربوية وأساليب التقويم ومعدلات التدفق الطلابي:

وتشمل تلك البرامج:

1. الرعاية التربوية للطلاب.
2. رعاية المعوقين والمتفوقين.
3. أساليب ونظم الامتحانات.
4. الارتفاع بمستوى كفاءة النظام التعليمي من خلال تحسين معدلات التدفق.

ثالثاً – برامج إعداد وتدريب المعلم:

وتشمل هذه البرامج:

إعداد معلمات لرياض الأطفال لمواجهة التوسع المنتظر في مدارس هذه المرحلة، وكذلك الارتفاع بمستوى إعداد معلم التعليم الأساسي في المرحلة الإلزامية والوصول به إلى المستوى الجامعي مع عمل برامج تدريبية وتأهيلية لرفع مستوى المعلمين الحاليين بالمدارس الابتدائية وعددهم حوال (140000) معلم ومعلمة، إلى المستوى الجامعي التربوي، هذا بالإضافة إلى إعداد معلمي التعليم الفني في كليات التربية.

رابعاً – برنامج المباني والتجهيزات والوسائل التعليمية.

خامساً – مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل:

وتشمل هذه البرامج:

1. الإدارة التعليمية.
2. نظم الاتصال والمعلومات.
3. أجهزة البحث والتجديد التربوي.
4. تمويل التعليم.

وقد ورد في التقرير أنه من المخطط أن يبدأ العمل بهذه البرامج جميعا من فورها وعلى خطوط متوازية وفي توافق وتكامل في آن واحد على أن يجري العمل فيها على شتى المستويات وفي مختلف مواقع العمل بالوزارة والمحافظات والمحليات.

وعلى هذا قامت الوزارة ستة عشرة لجنة للتخطيط لتنفيذ هذه البرامج وبدأت هذه اللجان منذ أكتوبر سنة (1980) تعمل كخلية النحل لتنجز المهام المنوطة بها، كما شكلت الوزارة لجنة رئيسية لدراسة أعمال هذه اللجان ضمت إلى جانب المتخصصين في النواحي التربوية من الوزارة والمركز القومي للبحوث التربوية وكليات التربية، ممثلين من المركز القومي للتعليم ونقابة المعلمين ورجال الدين والتخطيط والسكان والاقتصاد والقانون والاجتماع ومجلس الشعب وأكاديمية البحث العلمي ومركز البحوث العلمية... الخ.

وقد بدأ بالفعل تنفيذ عدد من برامج التطوير مع بداية العام الدراسي (1981/1980) على أن يتصاعد التنفيذ تباعاً مع نمو البرامج والخطط التي يغذي بعضها بعضا حتى تكتمل كافة جوانب ومقومات التطوير والتحديث في منتصف عقد الثمانينيات.

هذه أيها القارئ العزيز صورة سريعة لبعض ما يجري في مجال إصلاح التعليم وتطويره في مصر، وقد سبق أن تحدثنا إليك في بعض جوانب هذا الإصلاح في أعداد سابقة من صحيفة التربية مثل مفهوم التعليم الاساسي في المرحلة الإلزامية، ومد سن الإلزام إلى سن (15) وإعداد معلم التعليم الفني في كليات التربية، وكذلك إعداد جميع نوعيات المعلمين ولجميع المراحل التعليمية تحت مظلة واحدة في كليات التربية، كما سبق أن تحدثنا إليك عن تطوير المناهج وأسلوبه ورعاية المعوقين، وغير ذلك من الموضوعات العديدة التي بدأت نظرة الإصلاح تشملها.

وأننا لنرجو لهذه الحركة المباركة كل نجاح وأن نهيئ لها كل أسباب هذا النجاح من توفير الإمكانات اللازمة وأننا على ثقة من قدرة الفكر المصري الخلاق على إيجاد الصيغ المناسبة للتنفيذ ووضع الحلول لما يواجه هذا التنفيذ من مشكلات

وتحديات، وسوف يتوقف هذا النجاح إلى درجة كبيرة على معاونة المعلمين وتفهمهم لاتجاهات الإصلاح وأهدافه، ولا شك في أن إخلاصهم واستعدادهم لبذل الجهد بغير حد في سبيل وطنهم وإعادة بناء مجتمعهم، ودعم بناء مواطنيهم سوف يكون أكبر عوامل نجاح هذه المحاولة الجادة لإصلاح التعليم في مصر.